

التقرير الثالث والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٥٣٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٤، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر إضافية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي القرار نفسه، وافق المجلس على توصيتي بإبقاء وجود للبعثة في سيراليون، لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وطلب إليّ المضي قدما في إجراء التخطيط اللازم لكفالة الانتقال السلس من الشكل الحالي للبعثة إلى الوجود المتبقي. وفي الفقرة ٧ من القرار، طلب إليّ المجلس أن أقدم، بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تقريرا مرحليا يشمل التقدم المحرز في عمل المحكمة الخاصة لسيراليون، والتقدم المحرز في تسوية الصراع في ليريا، والزيادات الإضافية في قدرة شرطة سيراليون وقواتها المسلحة، والتقدم المحرز في تعزيز التعاون بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، إلى جانب توصيات بشأن أي تعديلات قد يسوّغ ذلك التقدم إدخالها على حجم الوجود المتبقي للبعثة وتكوينه ومدته ومعايير المرجعية. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب. وهو يعرض أيضا حالة التخطيط لانتقال البعثة من شكلها الحالي إلى الوجود المتبقي، والتقدم المحرز في انسحابها، ويقدم تقييما للحالة الأمنية.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لحقت بالبعثة خسارة فادحة في الأرواح عندما تحطمت طائرة مروحية مدنية من طراز MI-8 مملوكة لمعهد كانت تحمل ٢٤ شخصا من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم، منهم ١٤ من أعضاء الوحدة الباكستانية وعضو من الوحدة البنغلاديشية وأفراد طاقم الطائرة الثلاثة. وقد تحطمت الطائرة في سيراليون أثناء قيامها برحلة



عادية من هاستينغز إلى ينجيما. ولم ينجح أحد بالرغم من أن البعثة بذلت فورا جهودا للإنقاذ خُصصت لها موارد مادية وبشرية هائلة. وفي أعقاب الحادث، تم العثور على رفات الركاب الـ ٢٤ جميعهم وأفراد الطاقم، وفي ٤ تموز/يوليه كان قد تم تحديد هوياتهم رسميا وأعيد رفات ضحايا هذا الحادث إلى أوطانهم ولكن التحقيق لا يزال جاريا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن خالص تعازي لأسر وحكومات الأشخاص الذين هلكوا في هذه الكارثة.

٣ - وخلال الفترة المستعرضة، ظلت الحالة الأمنية العامة في سيراليون مستقرة إجمالا، مما يسر مواصلة توطيد عملية السلام. وقد مكن هذا الاستقرار البعثة من الشروع في الانسحاب وتسليم المسؤولية الأولية عن الأمن في المقاطعة الشرقية إلى حكومة سيراليون في ٤ آب/أغسطس. وواصلت حكومة سيراليون والبعثة عقد اجتماعات أسبوعية مشتركة في إطار فريق التنسيق التابع لمجلس الأمن الوطني بغية تقييم الحالة الأمنية. كما واصلت البعثة رصد فعالية اللجان الأمنية للمحافظات والمقاطعات التي أنشأتها الحكومة لتوفير إطار للتعاون فيما بين شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون والسلطات المحلية بشأن المسائل الأمنية. وقد كانت اللجان الأمنية للمقاطعات أكثر فعالية في تأدية وظائفها من لجان المحافظات ويُنتظر أن تتخذ الحكومة خطوات لتحسين أداء هذه الكيانات الهامة.

٤ - ومنذ تقريرى المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/536)، شهدت العلاقة بين القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون تحسنا. فهناك دلائل مشجعة على أن قيادة كل منهما تعمل على اتخاذ تدابير لتحسين التعاون المتبادل. وفي بلاغ مشترك صدر في ٩ آب/أغسطس، أعاد المفتش العام للشرطة ورئيس أركان الدفاع التزامهما بكفالة مزيد من التعاون بين القوتين.

٥ - ولم تتعرض المحكمة الخاصة لسيراليون إلى تهديدات أمنية ذات شأن منذ أن استهلكت المحاكمات في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ولكن مع استمرار المحاكمات، يُخشى من احتمال زيادة التهديدات الموجهة ضد موظفيها ومرافقها من جانب العناصر المناوئة لعملها.

٦ - وما برح الوضع في ليبيريا يستقر تدريجيا مع التقدم المحرز في عملية السلام. بيد أن الحالة الأمنية في المناطق الحدودية لا تزال متقلبة، حيث هناك تقارير عن تهريب مزعوم للأسلحة من سيراليون إلى ليبيريا، قد يكون الهدف منه هو استغلال العملية الجارية في هذه الأخيرة من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى وجه الخصوص، أحبطت شرطة سيراليون في الأسابيع الأخيرة محاولات لتهريب الذخيرة إلى ليبيريا. والبيئة الأمنية على امتداد الحدود مع غينيا تدعو أيضا إلى القلق في ضوء التقارير التي تفيد بأن بعض العناصر

التابعة للقوات المسلحة الغينية الموجودة في المنطقة تضايق المدنيين السيراليونيين. وكان من التطورات الإيجابية، في هذا الصدد، الاجتماع الذي عُقد في كوناكري في ٥ آب/أغسطس بين وزير الشؤون الداخلية في غينيا وسيراليون للبحث عن حل للتزاع المتصل بالحدود في منطقة مدينة ينغا الحدودية. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، التقى الرئيس تيجان كبه بنظيره الغيني، الرئيس لانسانا كونتي، في كوناكري لمناقشة مسألة ينغا. واتفق رئيسا الدولتين على أن قرية ينغا تابعة لسيراليون وفقا لمعاهدة عام ١٩١٢ الموقعة بين فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي اجتماع عُقد في غينيا في ٦ أيلول/سبتمبر بين وزير الشؤون الداخلية في غينيا وسيراليون، أُنفق على إنشاء لجان مشتركة فنية ومعنية بالتحقيق قصد إعداد تقارير عن مسألة ينغا لتتظر فيها الحكومتان في الأسابيع المقبلة.

٧ - وتظل البيئة الأمنية العامة في البلد مستقرة نسبيا، ولكن بطالة الشباب وعدم نمو القطاع الخاص بالقدر الكافي وارتفاع أسعار السلع الأساسية والتقدم البطيء جدا في تحسين مستويات معيشة أغلبية السكان تظل مجالات تبعث على القلق الشديد. وبالرغم من هذه المصاعب، لم تحدث زيادة كبيرة في مستوى الإحرام أو الاضطراب في المناطق التي أخلتها وحدات البعثة، وإن كانت البعثة، لا تزال تحتفظ بوجود في معظم المدن الكبرى. وإضافة إلى ذلك، لا يزال مراقبو البعثة العسكريون منتشرين في المناطق التي أخلتها البعثة. وواصلت البعثة أيضا نشر احتياطات القوة في مناطق التقلبات المحتملة، مثل منطقة كماكوي في محافظة بومبالي التي شهدت تدفق عدد كبير من عمال مناجم الماس من المناطق الشرقية عقب اكتشاف مواقع جديدة لتعدين الماس. كما يجري دوريا نشر احتياطات القوة التابعة للأمم المتحدة في المناطق التي نُقلت فيها المسؤولية الأولية عن الأمن إلى قوات الأمن التابعة للحكومة.

ثالثا - تنفيذ خطة الانسحاب

٨ - لا يزال الجدول الزمني المعدل لانسحاب وحدات البعثة الوارد في الفرع الرابع من تقرير الثاني والعشرين عن البعثة (S/2004/536) على مسار التنفيذ. ففي آب/أغسطس، أُعيدت إلى وطنيهما وحدة الطيران الباكستانية التي كانت موجودة في هاستينغز والكتيبة الزامبية التي كانت قد نُشرت في تونغو. وتم تعديل دور الكتيبة الغانية الوافدة التي سُنتشر في بو حيث ستخصص سرية جوية متنقلة كاحتياطي قوة أول فيما يخص حمل الكتيبة كاحتياطي قوة ثان. وكما هو مخطط، سيجري بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، خفض قوام البعثة إلى ما دون ٥٠٠٠ فرد، منهم زهاء ١٥٠٠ مراقب عسكري سيتم استبقاؤهم لمدة تصل إلى شهرين لتوفير الدعم السوقي وتحقيق انتقال سلس إلى الوجود المتبقي للبعثة.

وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥، يُنتظر أن يكون قوام القوة ٣ ٢٥٠ جندياً (منهم ٦٦ من ضباط الأركان) و ١٤١ من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة. وبالتوازي مع خفض القوام العسكري، سيُخفض عدد الموظفين المدنيين في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

٩ - وخلال الأشهر القليلة المقبلة، يُنتظر أن تسلم البعثة إلى الحكومة المسؤولية الأولية عن الأمن في المنطقة الغربية من البلد، وهي المنطقة الوحيدة التي لا تزال تحت مسؤوليتها الكاملة. وبذلك تكون حكومة سيراليون قد تولت الدور الأولي في مجال الأمن على نطاق البلد، وبحلول مستهل عام ٢٠٠٥، تصبح البعثة تؤدي دوراً داعماً.

١٠ - وقد سبقت نقل مسؤولية الأمن إلى الحكومة بالنسبة لمختلف المناطق في سيراليون عدة عمليات تدريب مشتركة اضطلعت بها البعثة والقوات الحكومية، وكان من بينها عمليات مشتركة بين شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون في مجال مكافحة الشغب والعصيان. وما برحت هذه العمليات الجارية تركز على المجالات ذات الأولوية حيث لا يزال من الضروري تحسين أداء دوائر الأمن التابعة لسيراليون. وفي الأثناء، تعمل البعثة ومكتب الأمن الوطني، على التخطيط لجدول عمليات مشتركة مع قوات الأمن التابعة للحكومة من أجل استحداث واختبار إطار وطني للطوارئ الأمنية.

رابعاً - التخطيط للانتقال إلى الوجود المتبقي للبعثة ومعايير المرجعية

١١ - طلب إلى مجلس الأمن، في قراره ١٥٣٧ (٢٠٠٤) تقديم توصيات بشأن أي تعديلات لحجم الوجود المتبقي للبعثة وتكوينه ومدته ومعايير المرجعية. وفي تقرير المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/228)، أشرت إلى أنه سيتعين على الوجود المتبقي بعد البعثة القيام ببعض المهام الأساسية المتبقية، بما في ذلك مساعدة حكومة سيراليون في الاضطلاع بمسؤولياتها عن قطاع الأمن بفعالية. كما أكد التقرير من جديد أنه لا بد من تحقيق توازن بين ضرورة نقل المسؤولية الأولية عن الأمن الوطني إلى الحكومة وضرورة انسحاب الأمم المتحدة بطريقة تكفل الوفاء بالمعايير المرجعية الأساسية الخاصة بالأمن والرامية إلى تيسير الأمن والاستقرار المستدامين.

١٢ - وبالرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها الحكومة والفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب الذي تقوده المملكة المتحدة، لا تزال ثمة عدة عوامل تحول دون اضطلاع كل من شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون بمهامهما بفعالية. وعلى النحو المشار إليه في تقارير السابقة، تواجه القوات المسلحة لجمهورية سيراليون قصوراً شديداً من حيث السوقيات والاتصالات والإيواء والنقل إلى جانب تحديات أخرى. وما لم يجر تلافي أوجه

القصور هذه كما ينبغي، لن يتسنى لقطاع الأمن في البلد الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية الكاملة في المستقبل. وفي ضوء هذه الشواغل سيظل بلوغ القوات المسلحة لجمهورية سيراليون القدرة اللازمة على تحمل المسؤولية الفعلية عن كفالة أمن البلد ضد التهديدات الخارجية هو المعيار المرجعي الرئيسي في استعراض مهام الوجود المتبقي للبعثة.

١٣ - وقبل اكتمال انسحاب العنصر العسكري للبعثة، الذي يُنتظر حالياً أن يتم بحول نهاية عام ٢٠٠٥، ينبغي أن تكون البعثة قد حددت لنفسها مهمة واقعية وقابلة للتحقيق ويفهمها جميع أفرادها بوضوح. و بحلول ذلك التاريخ، يوصى بأن تكون لدى القوات المسلحة - كحد أدنى - سرية مشاة في كل لواء جاهزة تماماً للعمل ويتوافر لها كل ما يلزم من مركبات وأجهزة اتصال لاسلكي ومرافق الإيواء الضرورية، وقادرة على الانتشار في غضون ٤٨ ساعة في المناطق الحدودية لمنع الغارات المسلحة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتوفر كتيبة مشاة جاهزة تماماً للعمل لنشرها إلى جانب ألوية المشاة في أي مكان من البلد دعماً لشرطة سيراليون في غضون ٢٤ ساعة. كما ستدعو الحاجة إلى أن ينشئ الجيش نظاماً موثوقاً للاتصالات العسكرية قادراً على كفالة تنسيق ومراقبة الوحدات التي تُنشر على نطاق البلد بفعالية.

١٤ - وستواصل البعثة دعم جهود الحكومة من أجل بلوغ هذه الأهداف التي هي حقا طموحة جداً، وتحتاج إلى عناية خاصة في ثلاثة مجالات رئيسية. فأولاً، يجب أن يكون قد تحقق تقدم كبير في عملية بيبو، وهي برنامج بناء الثكنات العسكرية الذي يُضطلع به بمساعدة البعثة. وقد تم الآن تنقيح موعد اكتمال جميع مشاريع هذه العملية بحيث تقرر لعام ٢٠٠٩؛ بيد أنه من المنتظر إكمال موقعيها الرئيسيين في المقاطعة الشرقية في عام ٢٠٠٥، إذا تم تلافي قصور التمويل الحالي في الوقت المناسب. وهناك تحد ثان هو اقتناء معدات الاتصالات والتنقل الضرورية للغاية من أجل القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، وهذا أيضاً سيتطلب دعماً سخياً من المانحين. وإضافة إلى ذلك، يتعين كما هو منتظر أن تكتمل، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، دورة التدريب الأولى لهذه القوات التي يدعمها الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب الذي تقوده المملكة المتحدة. ومن شأن بلوغ هذه الأهداف أن يتيح للقوات المسلحة في المناطق الحدودية الشرقية القدرة الكافية التي تسوِّغ تقليص الدعم المقدم من الوجود المتبقي للبعثة.

١٥ - وفيما يتصل بقوة شرطة سيراليون، ينبغي أن تكون قد أكملت، بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، جميع عمليات الانتشار المخطط لها في المقاطعات، بما في ذلك توفير مرافق الإيواء لأفرادها وإعادة تنظيم انتشارها في المنطقة الغربية؛ ويتعين أن تبلغ مستواها المخطط له

وهو ٩ ٥٠٠ فرد، ويُنتظر أن يتم ذلك بحلول منتصف عام ٢٠٠٥؛ وينبغي لها كفالة أن تكون جميع وحداتها مجهزة بالقدر الكافي قبل انسحاب البعثة. وهذا معيار مرجعي آخر هام بالنسبة للوجود المتبقي للبعثة، سيقضي استبقاء زهاء ٨٠ من أفراد الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة والمنتشرين حالياً، وعددهم ١٣٠. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤، يُنتظر أيضاً أن تكون اللجان الأمنية الحكومية للمقاطعات والمحافظات قد ازدادت فعالية في تأدية مهامها.

١٦ - وسيشكل اكتمال أعمال المحكمة الخاصة عاملاً هاماً آخر في استعراض المهام التي سيتعين أن يقوم بها الوجود المتبقي للبعثة. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة والقوات الحكومية تقديم الدعم الأمني للمحكمة، بناءً على طلبها. ويُنتظر حالياً أن هذه الأخيرة ستكمل أعمالها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

١٧ - ويتصل معيار مرجعي آخر من معايير الانسحاب بالنشر الكامل لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبخاصة في المناطق القريبة من حدود البلد مع سيراليون. وحالياً يجري إحراز تقدم صوب هذا المعيار المرجعي بالنشر الكامل لتلك البعثة في شمال غرب ليبيريا. ومضى وطدت هذه الأخيرة وجودها في تلك المناطق، فإن ما ينشأ عن ذلك من تقلص في التهديدات الأمنية المحتملة يُنتظر أن يسوغ القيام باستعراض - في فترة ما من عام ٢٠٠٥ - لمستوى الدعم المقدم إلى القوات المسلحة لجمهورية سيراليون في المناطق الحدودية لسيراليون.

١٨ - وينبغي لهذا الاستعراض أن ينظر في التقييم الشامل للمعايير المرجعية المذكورة أعلاه، الذي أعتقد أنه ينبغي إجراؤه بحلول منتصف عام ٢٠٠٥، قصد تحديد مزيد من التعديلات في العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة المدنية للبعثة. وفي هذا الصدد، ستكون عدة أمور متوقفة على التقدم المحرز في الفعالية العملية لقوات الأمن، وبخاصة القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وفي الأثناء، إذا طرأت حالة أمنية لا تستطيع هذه القوات معالجتها، قد يتطلب الأمر أن يقدم الوجود المتبقي للبعثة، بعد إشعاره بوقت قصير، إمدادات من وحدات ومعدات، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر.

خامساً - التقدم العام في تطبيع الوضع في سيراليون

ألف - تعزيز قدرة شرطة سيراليون

١٩ - بدعم من البعثة وفريق الكومنولث، يتلقى حالياً ٣٩٧ فرداً إضافياً من المعيّنين المحدد في الشرطة تدريباً أساسياً في مدرسة تدريب الشرطة في هاستينغز. وفي ١ أيلول/سبتمبر كان قد تم تدريب ونشر ١ ٧٧٧ شرطياً جديداً، بحيث بلغ قوام الشرطة السيراليونية ٧ ٩٠٣ أفراد. وعلى الرغم من توظيف أفراد جدد لم يزدد القوام الكلي للشرطة السيراليونية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأن أكثر من ٤٠٠ من ضباط الشرطة، بمن فيهم أفراد الشرطة الخاصة، تقاعدوا منذ تموز/يوليه. غير أن من المتوقع أن يتسنى بلوغ قوام الـ ٢٠٠ ٨ فرد بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، وبلوغ العدد المتوقع البالغ ٥٠٠ ٩ فرد في أواسط عام ٢٠٠٥.

٢٠ - وقد استمرت البعثة في توفير التدريب أثناء الخدمة للشرطة السيراليونية سعياً لرفع مستواها المهني. وتم تدريب حوالي ٩٠٠ ضابط شرطة على المهارات الحاسوبية الأساسية، و ٧٥ على تقنيات أخذ بصمات الأصابع، و ١٠٠ على تنظيم الملفات، و ٣٠٠٠ في مجال حقوق الإنسان، و ٥٠ على حفظ النظام في المجتمع المحلي. كما تلقى ١٢١ ضابط شرطة دروساً للتأهل كمدرسين. ومن المتوقع أيضاً أن يتم تدريب ٣٠٠ مرشد خاص بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وإضافة إلى ذلك، تم تدريب عدة مئات من أفراد الشرطة لتشغيل أنواع متعددة من المركبات.

٢١ - وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انتهت البعثة من تشييد ثكنات للشرطة في كويدو وكويندو في المقاطعة الشرقية. وإضافة إلى ذلك، استمرت البعثة في المساعدة على بناء ثكنات في كل من موتيما، وجنديما، وماكيبي، وكماكوي، وتونغو، ودارو، وسيغوبما، وكيلاهون، أيضاً بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويُتوقع أن يكتمل هذا المشروع بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وسيسمح توسيع مدرسة تدريب الشرطة في هاستينغز، التي شارفت على الانتهاء، بتدريب ٦٠٠ شرطي جديد في نفس الوقت. وفي الأثناء، أصبح مركزاً لتدريب الشرطة في بو وماكيبي يعملان الآن بكامل طاقتهما، ومن المقرر أن يكتمل مركز التدريب الإقليمي في كينيما بحلول كانون الأول/ديسمبر.

باء - تعزيز قدرة القوات المسلحة

٢٢ - كما ورد في الفقرات من ١٢ إلى ١٤ أعلاه، لا تزال الكفاءة العملية للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون محدودة. وقد زاد من تفاقم نقص المعدات التدهور الشديد في حالة أسطول المركبات البالي وندرة قطع الغيار. ولا تغطي المركبات المتاحة للقوات المسلحة سوى ٣٥ في المائة من الاحتياجات الحالية، ولا يستطيع أسطول المركبات الصالحة لخدمة أكثر من سريتين من المشاة. وإضافة إلى ذلك، يتم إرسال كثير من دوريات الحدود التي ينظمها جنود سيراليون دون قدرات اتصال كاملة. وكثيراً ما تُستخدم الهواتف الخليوية كوسيلة رئيسية للاتصال في مسرح العمليات.

٢٣ - ويعترف كثير من كبار الضباط العسكريين بالدور الطبيعي لشرطة سيراليون في حفظ القانون والنظام في كافة أنحاء البلاد. غير أن الموضوع لا يزال يسوده سوء فهم

أساسي، وهناك شعور متفش بالإحباط في صفوف القوات المسلحة لجمهورية سيراليون بسبب عدم إعطائها دوراً أكثر بروزاً في أمن الدولة. ومع أن القوات المسلحة لجمهورية سيراليون جيدة الإعداد ويقوم الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب بتوجيهها عن كثب، إلا أنها لم تحصل بعد على الموارد أو الدعم المالي المستمر الكافيين لتحقيق الفعالية التشغيلية الكاملة. ونتيجة لذلك فإنها بحاجة إلى قدر كبير من الدعم المعنوي. ومما يزيد الطين بلة استمرار عدم ثقة الجمهور بولاء القوات للحكومة.

٢٤ - وفي نفس الوقت، قرر كل من القوات المسلحة لجمهورية سيراليون و الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب التركيز على محافظتي بوجيهون وكايلاهون في تشييد الثكنات من خلال عملية بيبو المشار إليها في الفقرة ١٤ أعلاه، حيث تقدم البعثة المساعدة حسب الاحتياج. وإضافة إلى تبرع المملكة المتحدة حديثاً بمبلغ ٥,١ ملايين جنيه لدعم احتياجات الجيش في مجالي الاتصالات والسوقيات، من الأمور المشجعة، وأن المملكة المتحدة تستعرض أيضاً مساهمتها في عملية بيبو، ويحتمل أن توفر مزيداً من الدعم المالي لتعجيل هذا البرنامج الهام. وهذا الدعم السخي الذي تقدمه المملكة المتحدة مفيد للغاية، ويُهيب بسائر المانحين المحتملين أن ينظروا في تقديم المساعدة الضرورية جداً من أجل بناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، وعلى الأخص في مجالي الهياكل الأساسية والاتصالات السابقين الذكر.

٢٥ - وعلى نحو ما أعلنت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ستبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عملية تخفيض جديدة بتسريح ١ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين التابعين للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون سعياً لبلوغ القوام المستهدف وهو ١٠ ٥٠٠ فرد بحلول عام ٢٠٠٧. وقد حدثت بعض الاحتجاجات العامة بين الأفراد العسكريين ضد التخفيض المتوقع. وبالتعاون مع الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، ستواصل البعثة جهودها لتعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، كما ستلعب دوراً استشارياً وتوفر مساعدات تتعلق بالتدريب إلى القوات المسلحة في مجالات مختارة.

جيم - توطيد سلطة الدولة

٢٦ - خطت الحكومة خطى ملحوظة نحو تعزيز الحكم الرشيد في سيراليون من خلال عملية مستمرة لإضفاء صفة اللامركزية على الهياكل الإدارية للدولة. ويشكل إنشاء المجالس المحلية في كافة أنحاء البلاد إنجازاً هاماً في سبيل إعادة نظام الحكم المحلي. غير أن العقبات المالية ورداءة الهياكل الأساسية تعوق أداء المجالس المحلية، بما في ذلك تقديم الخدمات للسكان المحليين.

٢٧ - وأنشأ الفريق القطري للأمم المتحدة هياكل دعم انتقالية لمساعدة حكومة سيراليون. وبالتعاون مع أمانة اللامركزية في وزارة الحكم المحلي وتنمية المجتمعات المحلية، تقوم هذه الكيانات بإعادة تصميم آليات تنسيق التنمية في المحافظات، وتحديد الاحتياجات إلى التدريب من أجل بناء قدرات المجالس المحلية بهدف تقديم الدعم لها في وضع خطط إنمائية للمحافظات لعام ٢٠٠٥. وتغطي أفرقة الأمم المتحدة للدعم الانتقالي حالياً مناطق بو، وبوجيهون، ومويامبا، وكابالا، وبورت لوكو، وماغبورাকা، وبونتي، حيث توفر البعثة حيزاً مكتبياً للأفرقة.

دال - إعادة إدماج المحاربين القدامى

٢٨ - ومع اكتمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون، تحول التركيز الآن من فئة المحاربين القدامى التي كانت مستهدفة إلى الشباب بصفة عامة. وبهذا الخصوص، تتعاون البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء على بناء القدرات بهدف تنفيذ برامج خاصة للشباب. وفي نفس الوقت تواصل البعثة، بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة، تشجيع برنامج الأسلحة مقابل التنمية الجاري تنفيذه في المجتمعات المحلية. وتعمل البعثة أيضاً بتعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بخصوص المحاربين السيراليونيين القدامى الذين سيتم تسريحهم في ليبيريا وكوت ديفوار. وفي نفس الوقت تتعاون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في سيراليون مع الفريق القطري للأمم المتحدة ومع الحكومة لكفالة بدء تنفيذ برامج في أسرع وقت ممكن لإعادة إدماج أي محاربين سيراليونيين سيعودون من ليبيريا. وفي أثناء ذلك يسود القلق على نطاق واسع في سيراليون بشأن المشاكل الأمنية التي قد يخلقها كثيرون من هؤلاء المحاربين القدامى، إذا اختاروا العودة خارج إطار برنامج منظم لإعادة إلى الوطن.

هاء - إعادة سيطرة الحكومة على تعدين الماس

٢٩ - استمرت حكومة سيراليون في تعزيز سيطرتها على تعدين الماس. ومن كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤، بلغ مجموع الصادرات الرسمية من الماس ٨١ مليون دولار، بالمقارنة مع ٤٢ مليوناً خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٣. وخلال الفترة قيد الاستعراض اكتشفت مناجم ماس جديدة حول كامكوي، مما أدى إلى تدفق زهاء ١٥٠٠٠ من عمال المناجم إلى المنطقة خلال الأسابيع الأخيرة (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وعلى الرغم من أن اكتشاف مناجم ماس جديدة يولد فرص عمالة تشتد الحاجة إليها، فإن حركة عدد كبير من عمال المناجم قد خلقت تحديات جديدة. ونظراً لقرب المنطقة من الحدود الغينية، والآثار الأمنية لمثل هذا السيل العارم من الناس الوافدين من الشرق إلى الناحية الشمالية من البلاد،

أوفدت الحكومة موظفي تفتيش مناجم فضلا عن أفراد إضافيين من الشرطة السيراليونية، كما أنشأت مكاتب تسجيل للتحقق من هوية المستوطنين الجدد ولتسهيل مراقبة دخول الأجانب إلى المنطقة. كما أرسلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في سيراليون أفرادها العسكريين إلى المنطقة لمساعدة الشرطة السيراليونية على حفظ الأمن.

سادسا - حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والعدالة

ألف - رصد حقوق الإنسان وتعزيزها

٣٠ - لقد تحسنت حالة حقوق الإنسان في سيراليون تدريجيا خلال الفترة قيد الاستعراض نتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلتها البعثة في التدريب والتوعية، بالتشارك مع الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان المحلية. وشهد نظام العدالة تحسنا تدريجيا في الأداء من حيث احترام الشرطة وسلطات السجون لحقوق الإنسان. وفي ٣٠ تموز/يوليه اعتمد البرلمان السيراليوني قانونا ينشئ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، استنادا إلى مشروع قانون اشتركت في إعداده البعثة وتنظيمات المجتمع المدني. وتقوم الحكومة بوضع خطة تنفيذ للجنة. وقد أنشئت لجنة لإصلاح القانون لاستعراض القوانين القائمة وتقديم توصيات بإلغاء قوانين أو تعديلها أو إعادة سنّها.

٣١ - وبالرغم مما سبق، يحتاج نظام العدالة برمته إلى إصلاح عاجل لمعالجة المشاكل المتعلقة بالأعداد غير الكافية من القضاة والموظفين القضائيين وقضاة الصلح؛ وعدم إمكانية الإطلاع على القوانين السارية المفعول والسوابق القضائية في شكل مدوّن؛ وعدم احترام حقوق الإنسان في إقامة العدل؛ ونقص الموارد. وأدت الآثار المتراكمة لهذه المشاكل إلى تأخير هائل في القضايا وإطالة مدة الاحتجاز. ويظل المجتمع المدني في البلاد ضعيفا ويحتاج إلى مساعدة مستمرة لتحسين القدرة الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٢ - واستمرت البعثة في توجيه اهتمام الحكومة إلى تكرار التأخير في التحقيقات الجنائية وفي تجميع ملفات القضايا ونقلها إلى المحكمة لاتخاذ الإجراءات القضائي المناسبة بشأنها. وفي ٢١ تموز/يوليه قام ٦٤ من الأعضاء السابقين للجهة المتحدة الثورية، و ٣٣ من أعضاء ما يُسمى بحركة فتية الناحية الغربية، كانوا محتجزين في سجن باديمبا لما يزيد على ثلاث سنوات، بأعمال شغب احتجاجا على تأجيل آخر لموعد مشولهم أمام المحكمة. وتمكنت شرطة سيراليون من السيطرة على الوضع. وفي أعقاب هذا الحادث، قررت الحكومة في ٢١ آب/أغسطس إطلاق سراح ١٦ من أعضاء حركة فتية الناحية الغربية، بناء على مشورة المجتمع الدولي، وكدليل على عزم الحكومة الوفاء بمعايير العدالة المقبولة دوليا.

باء - حماية الأطفال

٣٣ - تواصل البعثة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية الطفل في سيراليون، العمل مع نظرائها في ليبيريا لكفالة أن تولي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيريا اهتماما خاصا لإعادة الأطفال السيراليونيين المرتبطين بالقوات المحاربة الليبرية إلى وطنهم وإعادة إدماجهم، وكذلك الأطفال الليبريين من المحاربين القدامى الموجودين حاليا في سيراليون. وبهذا الخصوص، حددت لجنة الصليب الأحمر الدولية مجموعة أولى من الأطفال السيراليونيين الذين كانوا مرتبطين بالقوات المحاربة الليبرية، وبدأت عملية البحث عن الأسر وجمع الشمل وإعادة إدماج هؤلاء الأطفال في مجتمعاتهم المحلية في نهاية المطاف.

٣٤ - وبطلب من الحكومة، أجرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في سيراليون واليونيسيف أيضا استعراضا لنظام عدالة الأحداث في سيراليون. ومن المتوقع أن تساعد توصيات الاستعراض الحكومة على تعزيز إطار حماية الأطفال، خاصة من خلال إصدار المفتش العام للشرطة ورئيس القضاة توجيهات عن الممارسات الجائزة للمنظمات الخاصة بكل منهما. وستكون هذه التوجيهات بمثابة إجراء مؤقت بينما يُنفذ الإصلاح التشريعي العام. ولا تزال البعثة تدعم اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بتدريب أفراد القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون في مجال حقوق الطفل، وعلى الأخص في مجال إعداد المواد التدريبية للشرطة. كما تواصل البعثة واليونيسيف دعم اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال المتضررين من الحرب في صياغة استراتيجية عمل فعالة لمراكز علاج الصدمات التابعة لها.

٣٥ - وفي نفس الوقت، تتعاون البعثة واليونيسيف والحكومة مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية الطفل لمعالجة مشكلة أطفال الشوارع المتفاقمة، من خلال استخدام الآليات القائمة للبحث عن الأسر وجمع شملها. كما تقدم البعثة واليونيسيف المشورة التقنية للحكومة في إعداد تقريرها المقبل عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين. وتساعد اليونيسيف أيضا على صياغة مشروع قانون لحقوق الطفل. كما أنه في إطار مبادرة مشتركة بين البعثة واليونيسيف، أُعدت نسخة مهيأة للأطفال من تقرير لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة، وسيتم إصدارها إلى جانب التقرير الرسمي عما قريب. وبالتعاون مع المحكمة الخاصة، تواصل البعثة الدعوة إلى حماية الأطفال الشهود خلال المحاكمات وبعدها.

جيم - القضايا الجنسانية

٣٦ - استطاعت البعثة، بالتعاون مع شركائها، النهوض بحقوق المرأة في سيراليون من خلال برامج مستمرة للتدريب والتوعية. وتعمل لجنة إصلاح القانون المنشأة حديثاً مع وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل لضمان إعادة النظر في القوانين التي تميز ضد المرأة وتعديلها لكي تتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتزداد مشاركة المرأة في شؤون الحكم في البلاد ازدياداً تدريجياً. وفي أثناء ذلك، أدى إنشاء وحدات الدعم الأسري في جميع مراكز الشرطة في المحافظات إلى توفير مزيد من الحماية والدعم لضحايا العنف الجنسي والجنساني، ويمكن مزيداً من النساء من الإبلاغ عن حالات الإيذاء الجنسي. كما أن أداء نظام العدالة يشهد تحسناً بهذا الصدد، كما تدل على ذلك الزيادة في عدد الإدانات والأحكام بالسجن معاقبة على العنف الجنساني وما يتصل به من جرائم.

دال - لجنة الحقيقة والمصالحة

٣٧ - أنجزت لجنة الحقيقة والمصالحة ولايتها التنفيذية. إذ جمع ووثق ما يزيد على ٨٠٠٠ بيان عن القضايا التي نشأت والأحداث التي وقعت وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمت خلال الحرب الأهلية التي دامت عقداً من الزمن في سيراليون. ويتوقع أن يصدر التقرير النهائي للجنة في أيلول/سبتمبر.

هاء - المحكمة الخاصة لسيراليون

٣٨ - أعقب بدء محاكمة أعضاء قوة الدفاع المدني السابقة الثلاثة في ٣ تموز/يوليه مباشرة محاكمة أعضاء الجبهة المتحدة الثورية السابقة الثلاثة في ٥ تموز/يوليه بالمحكمة الخاصة لسيراليون. ومن المقرر بدء الجلسة الثانية من محاكمة أعضاء قوة الدفاع المدني في ٨ أيلول/سبتمبر في حين ستبدأ محاكمة أعضاء المجلس الثوري للقوات المسلحة السابق في وقت لاحق. وفي غضون ذلك، أذنت الحكومة للمحكمة باتخاذ مباني فندق بروكفيلدز السابق مسكناً مؤقتاً إضافياً للشهود.

٣٩ - ودخلت المحكمة الخاصة عامها الثالث في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وتلافت الأمم المتحدة مؤقتاً الوضع المالي غير الموثوق الذي كانت المحكمة الخاصة تعمل في ظلّه خلال العامين الأولين جراء نقص التبرعات، وذلك بالموافقة على مساهمة قدرها ١٦,٧ مليون دولار لتمويل المحكمة في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر. وستتلقى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، تقريراً الذي سأقدم فيه معلومات عن حالة هذه المساهمة

وسألتمس فيه الموافقة على رصد منحة إعانة أخرى لعام ٢٠٠٥. وتناهز ميزانية السنة المالية الثالثة للمحكمة الخاصة ٢٩ مليون دولار.

٤٠ - ودأبت المحكمة على تنظيم الأنشطة الإعلامية لشرح ولايتها وأنشطتها لعموم الجمهور وللموظفين المسؤولين في المؤسسات الحكومية المعنية، من قبيل موظفي إنفاذ القانون. وبالإضافة إلى حملة التوعية الجارية في سيراليون، زار مسجل المحكمة ليبيريا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه لتقديم إحاطة إلى أعضاء المجتمع المدني، والحكومة الانتقالية الوطنية الليبيرية، والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، عن عمل المحكمة، ودورها في سيراليون، ومدى ارتباط هذه المسؤوليات بليبيريا.

٤١ - وتعكف المحكمة الخاصة أيضا على وضع استراتيجية للانتهاء من مهامها. ولهذا الغاية، سيجري مسجل المحكمة جولة من المشاورات مع اللجنة الإدارية والأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

سابعاً - المسائل الإنسانية والإنعاش الوطني

٤٢ - فرغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إعادة اللاجئين السيراليونيين، لا سيما من غينيا وليبيريا، في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأعدت المفوضية، منذ بدء عملية الإعادة إلى الوطن في عام ٢٠٠١، ما مجموعه ١٧٩ ٠٠٠ لاجئ، من بينهم ٩١٣ ٢٥ مواطنا سيراليونيا أعيدوا في عام ٢٠٠٤. وعاد ٩٢ ٠٠٠ لاجئ آخرين دون مساعدة من أحد واختار ما يناهز ١٥ ٠٠٠ مواطن سيراليوني البقاء في بلدان أخرى والاندماج في المجتمعات المضيفة لهم. ومن المقرر أن تبدأ عملية إعادة اللاجئين الليبيريين من سيراليون في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ويتوقع أن تتواصل هذه العملية حتى عام ٢٠٠٦. ولا تزال سيراليون تؤوي نحو ٦٦ ٠٠٠ لاجئ ليبري يعيش حوالي ٥٥ ٠٠٠ منهم حاليا في ثمانية مخيمات في الجزأين الجنوبي والشرقي للبلد ويقيم العدد المتبقي منهم وهو ١١ ٠٠٠ لاجئ في مراكز حضرية وفي مناطق حدودية بمقاطعتي كيلاهون وبوجيهون. وتساعد أفرقة الدعم في الفترة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة الحكومة على إعانة المجتمعات المستضعفة بكفالة إعادة إدماج العائدين على نحو دائم في مجتمعاتهم. كما تقوم هذه الأفرقة بتحديد الاحتياجات والأولويات إسهاما منها في ضمان الاتساق بين الأنشطة الغوثية والأنشطة الإنمائية على المدى الأطول.

٤٣ - وفي غضون ذلك، يشهد قطاعا التعليم والصحة تقدما مطردا. ويجري النهوض ببرامج لزيادة عدد المدرسين المدربين. ففي بداية السنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، كان حوالي ٥٠ في المائة من مدرسي المدارس الابتدائية يحتاجون إلى تدريب إضافي. وزاد عدد

التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية بنسبة ١٥ في المائة ليصل إلى ١١٠.٠٠٠ تلميذ في السنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مما يؤكد الحاجة إلى قدرات إضافية لاستيعاب العدد المتزايد من التلاميذ. وتحسنت الخدمات الصحية تدريجياً مع فتح مستشفيات متخصصة فعالة في كل المقاطعات تقريباً. ومع ذلك، لا يزال القطاع الصحي يعاني من قيود على مستوى القدرات، منها نقص الموظفين المؤهلين وضعف إمكانيات الحصول على الموارد والأدوية والمعدات الطبية. ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء مدارس للممرضات في شمال وشرق البلد إلى زيادة توافر الموظفين المؤهلين في هاتين المنطقتين.

٤٤ - ويشهد نطاق البرامج الرامية إلى الوقاية والحد من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي بلغ معدل انتشاره في البلد ٣,٤ في المائة اتساعاً تدريجياً، لكن مرافق التشخيص وخدمات إرشاد المصابين لا تزال محدودة من جراء نقص الموارد. ولا يزال ينبغي بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بهذه الجائحة في أوساط الفئات الضعيفة والعاملين في المجال الطبي.

٤٥ - ويكتسي الإبقاء على آليات لرصد الوضع الإنساني والإنذار المبكر أهمية جوهرية، لا سيما في ضوء خفض قوام البعثة. فمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ينسحب بصورة تدريجية من سيراليون، لكنه سيبقي على خلية للشؤون الإنسانية في مكتب نائب الممثل الخاص/المنسق المقيم. وسيوفر موظف أقدم للشؤون الإنسانية المشورة اللازمة للمنسق المقيم بشأن القضايا الإنسانية وسيقدم الدعم إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لوضع خطط مستقبلية للطوارئ الإنسانية.

٤٦ - وستقتضي حالة الاقتصاد الوطني والتضخم وأسعار الصرف الجارية اهتماماً خاصاً في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. فمع استمرار أسعار النفط في الارتفاع في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ وفي ضوء تعاقب الزيادات في أسعار الأرز وغيره من السلع الأساسية، تعرض سعر صرف العملة الوطنية لضغط كبير. ووصل متوسط معدل التضخم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٤,٦ في المائة. وسجل أيضاً ارتفاع حاد في أسعار الفائدة المحلية التي ارتفعت من ٧ في المائة في المتوسط في عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ١٠ في المائة. ولكفالة استقرار الأسعار، سيكون من الضروري التقليل أكثر من الاعتماد على المصارف المحلية لتمويل العجز الحكومي بخفض النفقات المتكررة.

٤٧ - ومن المرجح أن يصبح الحفاظ على ارتفاع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لسيراليون أصعب مع تقليص مجتمع المانحين للمساعدة المقدمة لتلبية الاحتياجات في فترة ما بعد انتهاء الصراع. ومن الممكن أن تقلص الاستثمارات المحلية الجديدة الضرورية لتحقيق النمو ما لم يعقب المعونات الطارئة المقدمة في فترة ما بعد الصراع مساعدات كافية

من الجهات المانحة وبرامج إنمائية كافية على المدى الأطول. وسيقتضي الحفاظ على ارتفاع معدل النمو في المستقبل أيضا المضي قدما في إصلاح السياسات. وثمة أولويات رئيسية في سياسات الاقتصاد الكلي السليمة تتمثل في: تحديد الاستراتيجيات الحكومية للحد من الفقر عبر ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي توجز الأولويات الوطنية للحد من الفقر؛ وتعزيز مناخ الاستثمار؛ وتنفيذ برنامج تصفية الاستثمار؛ وإصلاح التجارة؛ وتعزيز حقوق الملكية؛ وتقليص الفساد إلى حد كبير.

٤٨ - وفي القطاع الزراعي، زاد إنتاج الأرز في البلد ليصل إلى ٨٢ في المائة من المستوى الذي كان عليه الإنتاج قبل الحرب؛ لكن هذا لا يمثل إلا ٥٠ في المائة من الطلب المحلي الحالي. ورغم نمو الإنتاج الزراعي، لا تزال سيراليون تعتمد اعتمادا كبيرا للغاية على الاستيراد لتلبية الكثير من احتياجاتها من الأغذية الأساسية. وأدى استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات الدخل إلى تقليص إمكانيات الحصول على الأغذية، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال. ويصطدم تحقيق النمو الضروري للغاية في مجالي الزراعة والتجارة بعوائق تتمثل في سوء الشبكات الطرقية وضعف الإنتاجية في مجال الزراعة التقليدية وعدم كفاية الموارد المخصصة في الميزانية لذلك الغرض. ولا يزال هناك عدد كبير من المشايخ الضعيفة التي يقع معظمها في المقاطعات الشمالية والشرقية.

٤٩ - ومن المتوقع إكمال مشروع برنامج استراتيجية الحد من الفقر بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لعرضه على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل الموافقة عليه والانتهاء من إعداد ميزانية الأنشطة الرئيسية للحد من الفقر في الوقت المناسب قبل اجتماع الفريق الاستشاري المقرر عقده في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ومن المتوقع أيضا، بعد إتمام الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، تنقيح إطار عمل الأمم المتحدة الحالي للمساعدة الإنمائية ليكون متماشيا ومؤيدا للأولويات الوطنية للحد من الفقر.

ثامنا - الجوانب الإقليمية

٥٠ - واصل قادة البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو وهي سيراليون وغينيا وليبيريا، تبادل الزيارات وعقدوا مشاورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وساعدت هذه التطورات على تحسين العلاقات الثنائية بين البلدان الثلاثة، وكذلك آفاق إحياء هياكل الاتحاد. وما زالت المشاورات الثنائية المنبثقة عن قرارات مؤتمر قمة اتحاد نهر مانو المعقود بكوناكري في أيار/مايو ٢٠٠٤ تركز على القضايا العابرة للحدود وعلى نزع أسلحة المحاربين في المنطقة دون الإقليمية.

التعاون مع عمليات حفظ السلام الأخرى

٥١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار جهودها من أجل إنشاء آليات للتعاون عبر الحدود وبين البعثات. وشاركت البعثات الثلاث في الاجتماع الإقليمي الثاني المتعلق بمواءمة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غرب أفريقيا المعقود في داكار يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، برعاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات بشأن الممارسات المعتمدة حاليا لنزع أسلحة المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما ما يؤثر منها على الأمن، ركزت المناقشات على صياغة مبادئ أساسية ومبادئ توجيهية لوضع نهج منسق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غرب أفريقيا. وشملت القضايا الرئيسية الأخرى التي كانت موضع تركيز البعثات تبني برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني ومدى استصواب زيادة المساعدة الفنية في اللجان الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحاجة إلى إدماج برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار مقبول لجميع الأطراف في اتفاقات السلام، وإشراك النساء في مفاوضات واتفاقات السلام، وتوسيع نطاق برامج الأسلحة مقابل التنمية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشمل البلدان الخارجة من الصراع ودول الجوار. كما تناولت المناقشات موضوع انتشار الأسلحة في سبيل وضع توصيات عملية عن أنجع السبل للتقليل إلى أقصى حد ممكن من الآثار السلبية لهذه المشكلة على المستوى الإقليمي. وفي غضون ذلك، يستمر التعاون بين البعثات على المستوى العملي، لا سيما في مجالات من قبيل تبادل المعلومات، والاتصال عبر الحدود، ونقل الأصول الفائضة، وتبادل موظفي الدعم.

تاسعا - القضايا المتعلقة بدعم البعثة

٥٢ - انصب التركيز، من الناحية الإدارية، على دعم عمليات البعثة مع القيام في آن واحد بتنفيذ أعمال التصفية ووضع ترتيبات لضمان انتقال سلس إلى الوجود المتبقي للبعثة. ولأسباب أمنية ونظرا للمشاكل المصادفة في إيجاد أماكن ملائمة واحدة يمكن فيها تجميع مختلف عناصر البعثة بفريتاون، سيكون من الأفضل أن تظل البعثة بمقرها الحالي في فندق مامي يوكو. وفي غضون ذلك، كانت عملية النشر المشترك للأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة المدنية التابعين للبعثة في جميع أنحاء البلد ككيانات إدارية متكاملة موفقة، لما فيه صالح كل العناصر.

٥٣ - وخلق تنفيذ خطة خفض قوام البعثة مهام إضافية كبيرة للعنصر الإداري للبعثة نظرا للحاجة إلى القيام في آن واحد بإعادة الوحدات إلى الوطن وكفالة تناوبها وانتقالها وتوسيع مخيمات العبور المخصصة لأغراض الإعادة إلى الوطن. واضطلع بهذه الأنشطة خلال موسم الأمطار حيث تكون الطرق غير سالكة ويضطر الموظفون إلى الاعتماد في تنقلهم على الأصول الجوية للبعثة في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، نقلت البعثة باستخدام شاحنات أكثر من ٢٥٠ حاوية للمعدات المملوكة للوحدات إلى الميناء البحري، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٤ - وسلمت البعثة أيضا كثيرا من مواقع مخيماتها إلى حكومة سيراليون. ويجري، إضافة إلى ذلك، إرجاع المباني المملوكة للحكومة، فضلا عن المدارس والمستشفيات والمراكز المجتمعية والمباني الدينية، التي كانت تستخدمها البعثة، إلى السلطات المختصة، بعد إصلاح وتحسين معظم مرافقها قدر الإمكان.

٥٥ - وتحظى حماية البيئة باهتمام خاص في المناطق التي يتم إخلاؤها. وتعمل البعثة على كفالة التخلص من كافة المعدات المملوكة للأمم المتحدة والوحدات بطريقة مؤاتية من الناحية البيئية وضمان إصدار السلطات المحلية لشهادات تخليص بهذا الصدد. وعلاوة على ذلك، تعمل البعثة، بالتنسيق وثيق مع المقر، على تحديد أفضل الخيارات المتاحة للتخلص من ٢٣ من ناقلات الجنود المصفحة التي تم تدميرها بعد أن استولت عليها الجبهة المتحدة الثورية خلال أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠.

عاشرا - الجوانب المالية

٥٦ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٠٨/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مبلغا إجماليا ٣,٢٠٧ ملايين دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٧ (٢٠٠٤)، أعدت ميزانية منقحة تعكس تغييرات في احتياجات الفترة ذاتها وقدمت إلى الجمعية العامة للنظر فيها في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والخمسين.

٥٧ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ١٤٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك الوقت ٢ ٤٧٨,٧ مليون دولار.

حادي عشر - الملاحظات والتوصيات

٥٨ - مازال التقدم التدريجي العام واستقرار البيئة السياسية في سيراليون يساهمان في توطيد دعائم السلام بالبلد. فقد أحرزت حكومة سيراليون، بدعم من البعثة ومن الشركاء الإنمائيين، تقدماً كبيراً نحو الوفاء بعدد من المعايير المرجعية اللازمة لانسحاب البعثة. وتجدد الإشارة بوجه خاص، إلى أن إيرادات صادرات الماس قد تزايدت بشكل كبير نظراً لتحسن قدرة الحكومة على رصد ومراقبة أنشطة التعدين في البلد. وتم إنجاز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنجاح ويجري توطيد سلطة الدولة، رغم مواجهة بعض الصعوبات. وأتاحت البيئة العامة أيضاً تسجيل زيادة بطيئة في النشاط الاقتصادي والتجاري في جميع أنحاء البلد.

٥٩ - لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق الاستقرار والانتعاش على المدى الطويل، لا سيما في القطاع الأمني. ولا يزال نقص الدعم السوقي الكافي وأماكن الإيواء الكافية في الميدان يحول دون انتشار شرطة سيراليون الضروري للغاية على نطاق البلد، فيما تظل القوات المسلحة لجمهورية سيراليون عنصراً ضعيفاً. وتجدد الإشارة بوجه خاص إلى أن النقص الشديد في السوقيات والهياكل الأساسية يعوق عمليات الجيش. وفي هذا الصدد، وجهت، في ٢٥ آب/أغسطس، رسائل إلى الجهات المانحة المحتملة، لألفت انتباهها إلى ضرورة توفير المساعدة العاجلة للقوات المسلحة، وأرفقتها بملحق يتضمن قائمة بالمعدات اللازمة للقوات المسلحة. ومن المؤمل أن تولى الجهات المانحة المحتملة الاعتبار الواجب لها للإسهام بسخاء من أجل تحسين قدرة القوات المسلحة.

٦٠ - ومع إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، يحتاج دعم عملية توطيد السلام وتيسير الانتقال السلس من مرحلة الإنعاش إلى مرحلة التنمية المستدامة مواصلة تقديم الدعم للمناطق الضعيفة بوجه خاص في البلد حتى تستفيد كافة مناطق سيراليون من عملية الانتقال.

٦١ - ومن المشجع ملاحظة استمرار حكومة سيراليون في بذل الجهود المتضافرة من أجل تعزيز الحكم الديمقراطي ويعتبر إنشاء مجالس محلية في الآونة الأخيرة مثلاً على ذلك. لكن ثمة عدد من التحديات الكبيرة التي ينبغي أن تواجهها الحكومة في سعيها إلى تحقيق اللامركزية الإدارية. فمن المرجح أن تصطدم قدرة المجالس المحلية على تصريف الشؤون الإدارية وتقديم الخدمات بانعدام ما يكفي من الموظفين المدربين والسوقيات والهياكل الأساسية. ولمساعدة المجتمع الدولي في هذا المجال الحساس أهمية أساسية.

٦٢ - ولا تزال الحكومة أيضا تواجه تحديات في استعادة سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان. وينبغي القيام بإصلاحات جنائية وقضائية لكفالة إسهام الجهاز القضائي في الجهود الجارية لمعالجة جوانب الصراع المتبقية. ويعتبر سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تزداد تفاقمًا مع ارتفاع معدل البطالة لدى الشباب عاملاً ينبغي الاهتمام به على وجه السرعة للحفاظ على الاستقرار النسبي الحالي في البيئة السياسية والأمنية بالبلد.

٦٣ - ورغم التحديات العديدة المتبقية المشار إليها أعلاه، فإن الجهود الجارية من أجل تحقيق الاستقرار في ليريا تؤثر تأثيراً إيجابياً على الوضع في منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية. وتعتبر الجهود الأخيرة التي قام بها رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية الليرية، غيود براينت، لتحسين العلاقات الثنائية مع بلدان الجوار جهوداً جديرة بالثناء. كما تعتبر الاتصالات الرفيعة المستوى التي تمت مؤخرًا بين سيراليون وغينيا لإيجاد حل للمسألة الإقليمية المتعلقة بمدينة نينغا الحدودية اتصالات واعدة. ويُهاب بقيادة المنطقة دون الإقليمية مواصلة الاستفادة من هذه التطورات الإيجابية والقيام بخطوات لتحسين الحوار بين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو بغية إحياء المنظمة وكفالة تحويلها إلى أداة هامة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٦٤ - وفي غضون ذلك، وبغية مواصلة خفض التدريجي للبعثة وكفالة انتقال سلس من الشكل الحالي للبعثة إلى وجود متبقي في سيراليون، أوصى بتمديد ولاية البعثة لفترة مدتها تسعة أشهر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ولا شك أن هذا الوجود المتبقي سيسهم في تعزيز الاستقرار في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية.

٦٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري العميق للبلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة، فضلاً عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المانحة والأوساط الإنسانية والإمائية، على الدعم المتواصل لتوطيد السلام في سيراليون. وأود أيضاً أن أنوه بممثلي الخاص، داودي نغيلوتوا نواكاواغو، وكذلك بجميع الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للبعثة، لما يقدمونه من إسهام هام في الجهود المبذولة لاستعادة سلام دائم في سيراليون.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات حتى ٧ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٤

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الشرطة المدنية	موظفو مقار القطاعات	المجموع
الاتحاد الروسي	١٥	٤	١١٠	١		١٣٠
الأردن	١٠	٤	١٢١	٤		١٣٩
ألمانيا			١٤			١٤
إندونيسيا	١٠					١٠
أوروغواي	١١					١١
أوكرانيا	٥	٤	٦٣١			٦٤٠
باكستان	١٥	١٦	٣٧٨٠	٢	٤١	٣٨٥٤
بنغلاديش	١٥	١٧	٤٥٦	٢		٤٩٠
بوليفيا	٦					٦
تايلند	٥					٥
تركيا				٧		٧
الجمهورية التشيكية	٤					٤
جمهورية ترازيا المتحدة	١١					١١
الدانمرك	٢					٢
زامبيا	١٠	٤		١٠		٢٤
زمبابوي				٦		٦
سري لانكا				٦		٦
سلوفاكيا	٢					٢
السنغال				٦		٦
السويد	٣			٤		٧
الصين	٥					٥
غامبيا	١٥			٤		١٩
غانا	٧	٩	٦٢٠	١٠		٦٤٦
غينيا	١٢	١				١٣
قيرغيزستان	٢					٢
كرواتيا	١٠					١٠
كندا	٥			٦		١١
كينيا	١١	١٠	١٠٠٦	٨		١٠٣٥
مالي	٨					٨
ماليزيا	١٠			٤		١٤
مصر	١٠					١٠

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الشرطة المدنية	موظفو مقار القطاعات	المجموع
ملاوي				٤		٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٥	٦		١٠		٣١
موريشيوس				٢		٢
ناميبيا				٢		٢
النرويج				٢		٢
نيبال	١٠	٤		٤		١٨
نيجيريا	٩	١٣	١ ٥٥٠	٨	٥٥	١ ٦٣٥
نيوزيلندا	٢					٢
الهند				٨		٨
المجموع	٢٥٥	٩٢	٨ ٢٨٨	١٢٠	٩٦	٨ ٨٥١

